تجربة تدريس مقررات الاقتصاد الإسلامي
في قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى

د. السيد محمد أحمد السريتي

أستاذ الاقتصاد المشارك

بكلية العلوم المالية والاقتصادية الإسلامية

جامعة أم القرى

١ – مقدمة

تتخذ الدراسات الاقتصادية مركز الصدارة بين الدراسات الحديثة، وتشغل اهتمام شرائح مختلفة من الناس، وبخاصة بعد أن أصبح النظام الاقتصادي السائد هو النظام الاقتصادي الحر؛ أي نظام الحرية الفردية الذي يسمح للفرد أن ينمّي ملكيته بكل الطرق دون تقييد أو تحديد، ولو كان على حساب الآخرين. وففقد الجانب الاجتماعي نصيبه من الدراسات الاقتصادية، حتى تحولت تلك الدراسات إلى نظم رقمية لا مكان فيها للعواطف والإحسان والبر والتعاون. بينما يعتقد المسلمون بمبادئ ونظم أخلاقية يرغبون بل ويكافحون ليرونها في مجال الواقع العملي، فالإسلام رغم أنه يسمح بالملكية الفردية ويشجّع النشاط الفردي، إلا أنه يعاقب مَن يعتدي على ملكيات الأفراد، كما أن الإسلام قد حدّد تصرفات الفرد فلم يسمح له أن ينمّي ملكيته عن طريق الربا أو الاحتكار أو الإضرار بالناس.

وينطلق الفكر الاقتصادي الاسلامي من مبدأ هام في الإسلام عموما، وهو أن العلم هو نتاج تراكم معرفي بشري على مر العصور، وما مفيد للبشر من هذا التراكم يعمر ويتجدد ويضاف اليه، وما يكون ضئيل القيمة والمنفعة للبشر، يهمل ويختفي من الحياة، والاقتصاد كعلم تطور على مر العصور سواء على أيدي فلاسفة ومفكرون في العالم الإسلامي أو غربيون، والمفكرون المسلمون يؤمنون أنه " **أينما وجدت المصلحة فثم شرع الله**" ، ولهذا فإن كل ما ورد في الاقتصاد التقليدي وفيه مصلحة تفيد المسلمين فهو داخل في نطاق التحليل الاقتصادي الإسلامي بشرط أن لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

ويتركز الفكر الاسلامي حول توجيه الحياة الاقتصادية الوجهة المرضية بحسب منظومة القيم الشرعية لذا فهو يصنف ضمن المذهب الاقتصادي وهو العنصر الأكبر بين عناصر الفكر الاسلامي. وهذه الحقيقة هي التي تعطي للفكر الاقتصادي الاسلامي السمة المعيارية بينما يغلب الطابع الموضوعي على الفكر الوضعي، ولهذا

صرح البعض بأن الاقتصاد علم غير اخلاقي وذلك لفرط تركيزه على التحليل واهماله للترجيحات الحكيمة، بينما قال البعض ان الاقتصاد الاسلامي ليس علما.

إن التشريع الاقتصادي الاسلامي ثورة على الواقع الجاهلي ومتطلبات هذا الواقع ولم يكن ابدا انعكاسا ولا تدعيما له كما يتضح من الموقف من الربا الذي عجب الوضعيون كيف يقدم النبي صلى الله عليه وسلم على تحريمه والمجتمع القرشي التجاري احوج ما يكون اليه، وعجبوا ايضا كيف ينشر النبي صلى الله عليه وسلم موقفا رافضا للرق ويشرع معالجة تفصيلية لتحرير العبيد في حين كانت الحياة اقتصادية احوج ما تكون اليه كما يعتقدون. والفكر الاسلامي فهو ليس بفكر طبقة سائدة تملي على الاخرين ما يحقق مصالحها ولا بفكر طبقة مسحوقة تريد ان تسود. ان المذهب الاقتصادي في الاسلام جزء من رسالة السماء الى الارض انه فصل الحكم العدل بين خلقه لذلك فهو مبرأ من الانحياز والانتمائية.

وسوف نوضح في هذه الورقة بصورة موجزة أولا: أهمية تدريس مقررات الاقتصاد الإسلامي، ثانيا: أهمية تدريس مقررات الاقتصاد الإسلامي، ثالثا: مسؤوليات الدولة في الاقتصاد الاسلامي، رابعا: صيغ تدريس الاقتصاد الإسلامي، خامسا: خطط مقترحة لتدريس مقررات الاقتصاد الإسلامي.

٢- أهمية تدريس مقررات الاقتصاد الإسلامي:

ومن المؤسف أن الجامعات المنتشرة في العالم العربي والإسلامي ما زالت في أغلبها تدرّس الاقتصاد الغربي، وتُهمِل تدريس الاقتصاد الإسلامي. ويتخرج الطالب في تلك الجامعات وقد عرف الاقتصاد المعاصر دون أن يعرف عن الاقتصاد الإسلامي إلا ما يسمعه من هنا وهناك من كلمات متقطعة ومفاهيم مختلطة عن الاقتصاد الإسلامي حتى يظن أن الإسلام خالٍ من هذه الدراسات.

ولذلك فإن الحاجة ماسة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تعريف كثير من المسلمين بمفردات الاقتصاد الإسلامي تعريفاً صحيحاً، يجمع بين النظرية والتطبيق، فقد عمد البعض إلى الترويج لأفكار غير ملائمة عن الإسلام في المجتمعات، كما روج بعضاً أخر كثير من الأفكار مؤداها أن الإسلام وإن صلح في عصوره الأولى فلا يصلح في عصرنا الحالي، لتغير الزمان والمكان، وبخاصة في المجال الاقتصادي، فالتقدم العلمي وسرعة انتقال المعلومة، وسهولة الاتصال أفرز مجموعة من القيم الخاصة، والتي لا يتناسب معها قراءة ما ورد في النصوص الشرعية والاجتهادات الفقهية القديمة.

ومن هنا كان الواجب التحرك نحو التعريف بلاقتصاد الإسلامي لإزالة هذه الالتباسات، فالتعليم يكون بأحد دافعين؛ أن تُعلِّم نظرياً ما ترغب أن يتحقق عملياً، أو أن تُعلِّم ما هو موجود لاستمرار الاستفادة. وكلا الدافعين ينطبق على تدريس مقرر الاقتصاد الإسلامي بالكليات والمعاهد، من حيث الأهمية العلمية والعملية. وتعليم المسلمين أسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي وبيان أهمية إيجاد نظام اقتصادي إسلامي عالمي.

٣- هدف تدريس مقررات الاقتصاد الإسلامي:

تهدف دراسة الاقتصاد الإسلامي إلى تزويد الدارس بالمعرفة التي تمكنه من:

١- التعرف على الأدبيات الاقتصادية الإسلامية العامة والخاصة.

٢- تكوين حصيلة معرفية لديه تجعله ملماً بالعلوم الاقتصادية الإسلامية.

٣- يمكنه من العمل في مجالات المصارف الإسلامية والمؤسسات والهيئات والمنظمات الإسلامية الإقليمية والدولية المختلفة.

٤- إعداد البحوث والدراسات في مجال الاقتصاد الإسلامي.

وتبرز أهمية ذلك لما للاقتصاد الإسلامي من جوانب متعددة، تتجاوز الماديات إلى الروحانيات والمعنويات، والقيم الأخلاقية إلى جانب القيم الرقمية، والاقتصاد الإسلامي يمتاز بالقدرة على الديمومة والاستمرار، في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويمتلك عوامل ومقاييس النجاح. وتزداد أهمية تدريس مقرر الاقتصاد الإسلامي كون الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وتصوره ينبغي أن يكون على مختلف الأصعدة العلمية والثقافية.

ثم إن الاعتراف الرسمي من قبل الحكومات العربية والإسلامية بالمصارف الإسلامية كواقع، يجعل دراسة أصول المصارف الإسلامية من منابعها ضرورة ملحة، ولا سيما بعض الدول العربية والإسلامية قد أصدرت تشريعاً خاصاً بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وينظم علاقتها بالبنك المركزي كما هو الحال في السودان وإيران وباكستان والإمارات والكويت.

٤- مسؤوليات الدولة في الاقتصاد الاسلامي

الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي مسؤولة عن جملة وظائف اقتصادية غير الوظائف السيادية فالامن والدفاع والقضاء، ولعل من أهم هذه الوظائف ما يلي:

١- **جمع الموارد المالية العامة لبيت المال وتوزيعها:** من أهم مسئوليات الدولة في الاسلام مسؤوليتها عن جمع الموارد المالية العامة لبيت المال من الزكاة والصدقات الاختيارية وأموال الفئ والغنائم التي تؤول للمسلمين وتوزيعها على الفئات المستحقة التي حددها القرآن الكريم.

٢- **الإشراف علي المعاملات في الأسواق:** وذلك من رقابة الدولة للأسواف ومحاسبة المخالفين علي مخالفتهم، وذلك من أجل أن تتم هذه المعاملات علي أساس الكفاءة والمنافسة الخالصة من أي استغلال للغير، ومن خلال إحياء نظام الحسبة في الإسلام.

٣- **توجيه الأفراد إلي عمارة الأرض:** ويتم ذلك من خلال حث الأفراد علي العمل والحركة والسعي من أجل الكسب الحلال بطرق مباشرة وتوجيهات عامة.

٤- **تطبيق أحكام البيوع ومحاربة الربا والبطالة والتضخم** : إن الاسلام يجعل الدولة المسلمة قيمة على الاداء الاقتصادي للمجتمع من خلال رعاية احكام البيوع ومحاربة الربا والبطالة والتضخيم.

٥- **الاستفادة من الخبرة الفنية والنشاط الإنتاجي لغير المسلمين.**

٦- **تأمين القدر اللازم من العرض العام الذي يفي باشباع الحاجات العامة:** إن الدولة في الإسلام مسؤولة عن تأمين القدر اللازم من العرض العام الذي يفي باشباع الحاجات العامة حيث يحجم القطاع الخاص عن انتاجه او يقصر انتاجه بالقدر الذي تستلزمه الرفاهية سيما في السلع التي لا تخضع لمبدأ الاستثناء، ويؤكد هذا التوجه في الفلسفة الاقتصادية ان الدولة تملك قطاعا عاما واسعا ممثلا بالاستخلاف العام بموضوعاته المتنوعة.

٥- صيغ تدريس الاقتصاد الإسلامي:

بدأت بعض الجامعات العربية والإسلامية الاهتمام بالدراسات والبحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي، **وقد أخذ ذلك صيغاً عديدة منها:**

أ- تزايد عدد رسائل الماجستير والدكتوراه في مجال الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية.

ب- تدريس مقررات الاقتصاد الإسلامي وفروعه المختلفة في الجامعات.

ج- إنشاء معاهد متخصصة للاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية مثل: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، ومركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، ومركز الاقتصاد الإسلامي بباكستان.

د- تنظيم الندوات والمؤتمرات الدولية للاقتصاد والمصارف الإسلامية.

هـ- إنشاء أقسام متخصصة للاقتصاد الإسلامي في بعض الجامعات مثل: قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، وقسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وقسم الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الإسلامية بباكستان.

و- إنشاء كليات متخصصة في تدريس الاقتصاد الإسلامي مثل كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة والتي تم إنشاء عام ١٤٣٣هـ.

ولم يقتصر الأمر على المراكز الرسمية والجامعات، بل وصل إلى الأفراد المتخصصين، وذلك عبر شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت).

٦- خطط مقترحة لتدريس مقررات الاقتصاد الإسلامي:

يمكن عرض خطة مقترحة لتدريس بعض مقررات في الاقتصاد الإسلامي ومفرداتها؛ مجتمعة أو متفرقة حسب المستوى التعليمي. وتهدف هذه الخطط إلى تبصير الطالب بأهمية الاقتصاد الإسلامي، وبالأسس التي يقوم عليها، ودراسة بعض القضايا ذات الأبعاد الاقتصادية مثل الشركات، البنوك. والغاية من المقرر: تعريف الطالب ببعض المصطلحات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي؛ كالسلع والاقتصاد والنظام الاقتصادي والاستثمار والإنتاج والتوزيع والمنفعة الزمانية والمنفعة المكانية.

٦-١- مفردات مقرر مبادئ الاقتصاد الإسلامي: يتضمن هذا المقرر المفردات التالية:

١- علم الاقتصاد من المنظور الوضعي من حيث طبيعة علم الاقتصاد، والتعريف به، وعلاقته بالعلوم الأخرى، والتحليل الاقتصادي وأدواته، والتفرقة بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلى، ومنهج البحث في علم الاقتصاد.

٢- علم الاقتصاد من المنظور الإسلامي من حيث بيان أحكام الاقتصاد الإسلامي، والتعريف به، وتطوره، ونشأته، مع بيان أثر إغفال تطبيق الاقتصاد الإسلامي علي واقع حياة المسلمين، ومنهج البحث فى الاقتصاد الإسلامي.

٣- المشكلة الاقتصادية من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث طبيعتها، وتعريفها وأسبابها، وعناصرها، وعرض نظرة الإسلام للمشكلة الاقتصادية.

٤- النظم الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث المبادئ التي يقوم عليها كل نظام اقتصادي، وكيفية حله للمشكلة الاقتصادية في كل نظام اقتصادي، مع عرض أهم الانتقادات الموجهة إلي كل نظام اقتصادي.

٥- نظرية طلب المستهلك من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث العوامل المحددة للطلب، وكل من دالة وقانون وجدول ومنحنى الطلب، والتغيرات في الكمية المطلوبة والتغيرات في الطلب، وطلب السوق، مع بيان سلوك المستهلك المسلم، وضوابطه، وأثر تطبيق الشريعة الإسلامية علي سلوك المستهلك المسلم، والعوامل المؤثرة في سلوك المستهلك المسلم.

٦- نظرية العرض من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث العوامل المحددة للعرض، وكل من دالة وقانون وجدول ومنحنى العرض، والتغيرات في الكمية المعروضة والتغيرات في العرض، وعرض السوق، مع بيان ضوابط عرض السلع في الإسلام، والبيوع المحرمة في الإسلام.

٧- توازن السوق وتطبيقاته من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث أشكال السوق، وكيفية تحديد التوازن في سوق المنافسة الكاملة، وأثر تغيرات الطلب والعرض على سعر وكمية التوازن، وبيان صور التدخل الحكومي في السوق، وكيفية تنظيم السوق في الإسلام، وبيان حكم التسعير في الإسلام.

٨- نظرية الإنتاج من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث التعريف بالإنتاج والعمليات الإنتاجية، وعناصر الإنتاج ودالة الإنتاج في الأجل القصير، ونظرة الإسلام للإنتاج من حيث مفهومه، وهدفه، والتعريف بعناصر الإنتاج في الإسلام، وتوضيح حقوق وواجبات العمال في الإسلام، فضلا عن بيان أهم الأنشطة الإنتاجية المحرمة شرعا.

٩- أشكال السوق من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث بيان الأشكال المختلفة للأسواق، والشروط الواجب توافرها في كل سوق، وسلوك دوال الإيرادات، مع بيان نظرة الإسلام للأسواق، وشروط البيع في الإسلام، وآداب البيع والشراء في الإسلام.

١٠- النقود من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث نشأتها، وتطورها وتعريفها، ووظائفها، وأنواعها من المنظور الوضعي، مع بيان النقود في القرآن الكريم وفي السنة النبوية المطهرة، والتطور التاريخي للنقود الإسلامية، وأهمية النقود في الإسلام.

١١- البنوك من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث تعريفها، ووظائفها، وأنواعها. مع التركيز علي البنوك التجارية، والمتخصصة، والمركزية، والإسلامية.

٦-٢ مفردات مقرر أصول الاقتصاد الإسلامي: يتضمن هذا المقرر المفردات التالية:

١- علم الاقتصاد من المنظور الوضعي من حيث طبيعة علم الاقتصاد، والتعريف به، وعلاقته بالعلوم الأخرى، والتحليل الاقتصادي وأدواته، والتفرقة بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلى، ومنهج البحث في علم الاقتصاد.

٢- علم الاقتصاد من المنظور الإسلامي من حيث بيان أحكام الاقتصاد الإسلامي، والتعريف به، وتطوره، ونشأته، مع بيان أثر إغفال تطبيق الاقتصاد الإسلامي علي واقع حياة المسلمين، ومنهج البحث فى الاقتصاد الإسلامي.

٣- المشكلة الاقتصادية من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث طبيعتها، وتعريفها وأسبابها، وعناصرها، وعرض نظرة الإسلام للمشكلة الاقتصادية.

٤- النظم الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث المبادئ التي يقوم عليها كل نظام اقتصادي، وكيفية حله للمشكلة الاقتصادية في كل نظام اقتصادي، مع عرض أهم الانتقادات الموجهة إلي كل نظام اقتصادي.

٥- نظرية طلب المستهلك من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث العوامل المحددة للطلب، وكل من دالة وقانون وجدول ومنحنى الطلب، والتغيرات في الكمية المطلوبة والتغيرات في الطلب، وطلب السوق، مع بيان سلوك المستهلك المسلم، وضوابطه، وأثر تطبيق الشريعة الإسلامية علي سلوك المستهلك المسلم، والعوامل المؤثرة في سلوك المستهلك المسلم.

٦- نظرية العرض من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث العوامل المحددة للعرض، وكل من دالة وقانون وجدول ومنحنى العرض، والتغيرات في الكمية المعروضة والتغيرات في العرض، وعرض السوق، مع بيان ضوابط عرض السلع في الإسلام، والبيوع المحرمة في الإسلام.

٧- مرونات الطلب والعرض، من حيث التعريف بمرونة الطلب السعرية بيانياً وكمياً، العوامل المؤثرة في مرونة الطلب، مرونة الطلب الدخلية، مرونة الطلب التقاطعية، مرونة العرض السعرية بيانياً وكمياً.

٨- توازن السوق وتطبيقاته من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث أشكال السوق، وكيفية تحديد التوازن في سوق المنافسة الكاملة، وأثر تغيرات الطلب والعرض على سعر وكمية التوازن، وبيان صور التدخل الحكومي في السوق، وكيفية تنظيم السوق في الإسلام، وبيان حكم التسعير في الإسلام.

٩- نظرية الإنتاج من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث التعريف بالإنتاج والعمليات الإنتاجية، وعناصر الإنتاج ودالة الإنتاج في الأجل القصير، ونظرة الإسلام للإنتاج من حيث مفهومه، وهدفه، والتعريف بعناصر الإنتاج في الإسلام، وتوضيح حقوق وواجبات العمال في الإسلام، فضلا عن بيان أهم الأنشطة الإنتاجية المحرمة شرعا.

١٠- أشكال السوق من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث بيان الأشكال المختلفة للأسواق، والشروط الواجب توافرها في كل سوق، وسلوك دوال الإيرادات، مع بيان نظرة الإسلام للأسواق، وشروط البيع في الإسلام، وآداب البيع والشراء في الإسلام.

١١- النقود من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث نشأتها، وتطورها وتعريفها، ووظائفها، وأنواعها من المنظور الوضعي، مع بيان النقود في القرآن الكريم وفي السنة النبوية المطهرة، والتطور التاريخي للنقود الإسلامية، وأهمية النقود في الإسلام.

١٢- البنوك من المنظور الوضعي والإسلامي من حيث تعريفها، ووظائفها، وأنواعها. مع التركيز علي البنوك التجارية، والمتخصصة، والمركزية، والإسلامية.

١٣- الناتج القومي والدخل القومي من حيث مفهومها وطرق قياسها.

******